

تجارب رائدة في محاربة الفساد دراسة حالة: لتجربة سنغافورة ونيجيريا
**Leading experiences in fighting corruption . Case Study: Experience of
Singapore and Nigeria**

رفيقة صباغ، بن أشنهو فريدة

SEBBAGH Rafika¹, BENACHENHOU Farida²

¹جامعة الجبالي لياس سيدي بلعباس (الجزائر)، rafikasebbagh@univ_sba.dz

²جامعة ابو بكر بلقايد (الجزائر)، benachenhof@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/26

تاريخ القبول: 2020/11/16

تاريخ الاستلام: 2020 /09/28

ملخص:

لقد وصل الفساد منذ تسعينات القرن العشرين المنصرم درجات غير مسبوقه في جميع أنحاء العالم ، لذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته، وبينت الأبحاث العديدة التي نشرت من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة بمكافحة الفساد دوره في إعاقه النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة. و تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، في المقابل قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام 1999 ، فنجاح التجربتين ساهم إلى حد بعيد في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدولتين، وهذا ما حاولنا تبينه من خلال ورقتنا البحثية.

كلمات مفتاحية: فساد إداري، مشكلات الإدارة، آليات مكافحة الفساد، شفافية لمصادقية، عدالة اجتماعية.

تصنيفات JEL: O10، O15 .

Abstract:

Since the 1990s, corruption has reached unprecedented levels worldwide, which is why there is a growing awareness of the need to combat it, Numerous studies published by international anti-corruption institutions have shown the role of corruption in impeding economic growth and development and this is reflected in the social situation of any country suffering from this serious scourge. Singapore's experience is one of the most successful international anti-corruption experiences. As a result, Nigeria has done a lot to fight corruption and has pioneering experience in this field since 1999, The success of both experiences has contributed greatly to the development.

Keywords: Administrative corruption; management problems; anti-corruption mechanisms; transparency of credibility; social justice.

JEL Classification Codes: O10, O15

1. مقدمة:

¹ المؤلف المرسل: صباغ رفيقة، rafikasebbagh@yahoo.fr

تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المظاهر السلبية المنتشرة والتي مست و لا تزال تمس العديد من الدول، وقد ساهمت هذه الظاهرة الى حد بعيد في إعاقة التنمية والنمو الاقتصادي بها، خاصة و أن العالم اليوم يعرف تطورات اقتصادية و اجتماعية إدارية و تكنولوجية ساهمت الى حد بعيد في زيادة حدة هذا الفساد و تعد كل من نيجيريا و سنغافورة من أهم الدول التي عانت اقتصادياتها من الفساد و المشاكل التي كانت نتائجه وخيمة على نموها وتقدمها، و لكن هي الآن تعتبر من الدول الرائدة في محاربة الفساد، إذ أن هذه الدول استعملت عدة آليات و طرق سمحت لها بمكافحة الفساد ومعالجة العديد من مشكلات الإدارة الحكومية ما جعلها تعرف تطورا ونموا اقتصاديا ملحوظا، خاصة في السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي:

كيف استطاعت سنغافورة ونيجيريا أن تواجه ظاهرة الفساد وتحتل مراتب متقدمة من الدول الأقل فسادا في العالم؟

فرضيات الدراسات :

- مستويات الفساد تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف أيضا على حسب الفترات الزمنية؛
- يلعب الفساد دورا كبيرا في إعاقة التنمية الاقتصادية في العديد من الدول.

الهدف من الدراسة :

تتجلى أهمية البحث في معرفة أهم المراحل والخطوات و الآليات و السياسات التي استعملتها كل من نيجيريا و سنغافورة لمكافحة الفساد، و ما مدى إمكانية استفادة الجزائر من التجربتين .

منهجية ومحاو البحث:

في محاولة من للإجابة على الإشكالية وبمنهج موصفي تحليلي سنستعرض مفهومنا للفساد الإداري وبعض أنواعه و مرورنا بالآليات المستعملة لمكافحة الفساد في كل من سنغافورة ونيجيريا، مع التطرق إلى مدى إمكانية استفاد الجزائر من التجربتين.

المحور الأول: الإطار النظري للفساد؛

المحور الثاني: آليات مكافحة الفساد في الاقتصاد السنغافوري والنيجيري؛

المحور الثالث: آثار مكافحة الفساد على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد السنغافوري والنيجيري.

2. الإطار النظري للفساد :

تعدد المفاهيم التي أطلقها علماء الإدارة والعلوم الاجتماعية الأخرى على الفساد الإداري والمالي، باعتبار انه واضح الصورة والآثار، وخفي المفهوم والدلالة، وتعددت الاجتهادات في هذا الجانب، الى أن أصبح الاتفاق على تحديد مفهوم واضح ومحدد للفساد الإداري والمالي، أمر بالغ الصعوبة، فكل مجتهد نظر للفساد من زاوية محددة، والواقع العملي أن الفساد عبارة عن خيمة متعددة الرؤوس، وتتسع قاعدته لتشمل جوانب العمل اليومي بمستوياته المختلفة .

1.2 تعريف الفساد:

- عرف الفساد على انه جعل الجانب المادي المهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر، دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي، كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية. (الركييات، 2016، ص22).
- الفساد هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من اجل مصلحة خاصة؛
- هو هبوط السلوك الإداري والتنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراف التي تعارفت عليها الجماعة، والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه استخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها. (مغايرة، 2011، ص92).
- وبعد هذا الاستطراد للتعريف بالمصطلح، يمكن القول بان هناك العديد من المضامين التي ينبغي أن يتضمنها أي تعريف لمفهوم الفساد، وهذه المضامين هي على النحو التالي :
- أن الفساد موجود في القطاع العام والخاص، والغاية منه غالبا ما تكون لتحقيق المصالح الشخصية، على حساب المصلحة العامة؛
- أن الفساد قد يحدث نتيجة لدوافع شخصية، أو دوافع خارجية، تنعكس نتائجها على الموظف ؛
- أن الفساد لا ينحصر بأشخاص، أو أفراد، بل من الممكن ان يكون على مستوى جماعات مصالح، أو حتى على مستوى دول ؛
- ان الفساد ظاهرة موجودة في كل دول العالم، وان اختلفت درجة انتشاره في مؤسسات الدولة، وقطاعاتها الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة؛
- على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد، إلا أن الحلول والعلاجات لكبح جماحه لا تزال ممكنة . (الركييات، 2016، ص25).
- تجدر الإشارة إلى أن ما يعاب على المشرع الجزائري أنه أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد فقط، دون باقي الصور التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها، مثل الوساطة، والمحسوبية، والمكافأة.. الخ. (عاقلي، 2017، ص03).

2.2 أسباب استثناء الفساد المالي والإداري:

تتعدد الأسباب التي تدفع الأشخاص للتورط بقضايا الفساد أهمها(معبد، 2012، ص47) :

- الانحراف السلوكي والقيمي، وخصوصا عند سكان الوظائف العليا ؛

- عدم اعتماد معايير موضوعية تستند للكفاءة وتحمل المسؤولية عند تعيين الموظفين والمسؤولين في الوظائف العليا ؛
- التغول على السلطة القضائية وتقييد صلاحياتها الفعلية ؛
- عدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحة الفساد تبناه الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- قلة الوعي الإداري والسياسي في إدارة المسؤوليات ؛
- سيطرة الأحزاب الحاكمة على مفاصل الدولة وتأثيرها على القرارات السيادية ، بما يخدم مصالح المنتفعين فيها ؛
- عدم اعتماد أسس سليمة لتنظيم دوائر الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى الاتساع والتشعب السريع وغير المدروس في دوائر الدولة ؛
- تطبيق القانون بانتقائية
- وجود فساد سياسي يؤسس ويغطي ويحمي مرتكبي جرائم الفساد الإداري .

3.2 مظاهر الفساد:

- ولاشك أن المكاسب المالية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال ، والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية: (معبد، 2018، ص48).
- **الرشوة** : وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتميرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة ؛
- **المحسوبية** : أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو جماعات الضغط) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا ؛
- **المحاباة** : أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و العطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار ؛
- **الوساطة** : أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد إليه أو إشغال المنصب أو .. الخ؛
- **الابتزاز والتزوير** : لغرض الحصول على المال من الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود ؛
- **نهب المال العام** : وذلك كما في السوق السوداء والتهرب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة أو الأرباح من الخضوع للضريبة ؛

- مخالفة القوانين أو استغلال الثغرات الموجودة بها : وهو فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية و الائتمانات ،وكذلك التمويل الخارجي ؛
- الفساد في بيئة المجتمع : ويتمثل في التلوث ودخان المصانع والاعتداء على البيئة، كما هو موجود في تلوث الأنهار والاعتداء على المساحات الخضراء والغابات ؛
- التباطؤ في إنجاز المعاملات : وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

4.2 آثار الفساد : هي كثيرة وسنحاول أن نحدد أهمها في النقاط التالية:

- الرشوة والتي ينتج عنها:
 - الإخلال بالتوازن الاجتماعي، والتأثير على الكفاية الإنتاجية للجهاز الإداري ؛
 - إفساد أخلاق المجتمع وتعطيل أموال وخبرات الأفراد ؛
 - حرمان أفراد المجتمع من مناصب العمل والموارد المالي ؛
 - حرمان أفراد المجتمع من إيرادات مالية شرعية داخل المجتمع؛
 - حرمان الأفراد من إيرادات مالية من دول أجنبية . (أعرين، 2015، ص51).
- الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي باعتباره يخفض الاستثمار المحلي ويقلل من الاستثمار الأجنبي ؛
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة ويقلل من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد ، كما يؤدي إلى انتشار الفقر ؛(معبد، 2018، ص60).
- يؤثر الفساد سلبيا على سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار؛
- يؤدي الفساد إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ، كما يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية.(معبد، 2018، ص61).

3. استراتيجيات مكافحة الفساد في الاقتصاد السنغافوري والنيجيري:

من خلال هذا المحور سنحاول دراسات الآليات المنتهجة لمكافحة الفساد في تجارب عالمية رائدة هي دولة سنغافورة ونيجيريا .

1.3 التجربة السنغافورية :

أولا : الاستراتيجية المنتهجة لمحاربة الفساد:

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المراتب الأولى بين دول العالم طبقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية، مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل منها:

● الرغبة السياسية في القضاء على الفساد؛

● وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد ومنها آلية شكاوى فعالة؛

● رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش؛

ونزولاً عند رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات

في ممارسات الفساد والذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشائه عام 1952، ويمكن إيجاز دور مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد في ما يلي :

- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص؛

- التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين، وإرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد؛

- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد؛

- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة؛

- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد؛

- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي

جهة؛- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولين في الحكومة.

لقد لعبت القوانين المرافقة لإستراتيجية مكافحة الفساد دوراً مهماً في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية،

والتي نجحت بفعل عدة عناصر أهمها:

■ **تشريعات قانونية ضد الفساد:** عبر تشديد العقوبة وتوسيع دائرة المساءلة القانونية

■ **تنظيمات إدارية ضد الفساد:** مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حتى تتناسب مع مستويات المعيشة، ووضع شروط لإلغاء العقود مع مقدمي الخدمة حتى في وقت لاحق في حالة اكتشفت ان العقد تم تنفيذه بناء على محسوبة او تفضيل غير قانوني.

■ **مخططات وقائية ضد الفساد:** حيث يحظر على موظفي القطاع العام أن يكون خاضع لظرف مالي لأي شخص يتعامل معه، كما يتم الإعلان عن الأصول التي يملكها الموظف الحكومي أثناء تعيينه وفي كل سنة، كما يحظر عليه القيام بأي عمل موازي أو الانخراط في نشاط بيع أو شراء مادام موظفاً في الجهاز الحكومي. وهذه المتابعة كما تخص

القطاع العام فإنها تخص أيضا القطاع الخاص حيث يملك مكتب التحقيقات صلاحيات متابعة مظاهر الفساد حتى في القطاع الخاص. (حاوي ، 2016).

ثانيا :ترتيب سنغافورة عالميا في مكافحة الفساد

سنغافورة التي ورثت منظومة عن الاستعمار تشييع فيه كل المزايل البيروقراطية والإدارية وكل أشكال الفساد الإداري، وزاد عليها تدهور الحالة الاقتصادية بعد الاستقلال الأمر الذي فاقم معضلة الفساد،و الذي مس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية،أصبحت تحتل المرتبة الثالثة عالميا سنة 2018 والمرتبة السادسة سنة 2017، والسابعة سنة 2016،و المرتبة أيضا السابعة سنة 2015.(مؤشر مدركات الفساد ، 2019).

2.3 نيجيريا :

أولا : الاستراتيجية المنتهجة لمحاربة الفساد:

- تعتبر نيجيريا من أكثر عشرة دول يتوغل فيها الفساد، وقد قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام 1999 ، حيث كانت تعاني من آثار ما بعد الحرب وكان 60% من الشعب يعيش تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تراكم الديون الداخلية والخارجية... الخ .
- وقد استطاعت الحكومة النيجيرية تحديد أسباب هذه المشكلات ووضع الاستراتيجيات والآليات الفعالة لحلها وكان أهمها على الإطلاق:
- الإصلاح السياسي والاقتصادي وذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد، حيث استعانت نيجيريا بهيئة UNCAC التابعة للأمم المتحدة لما لها من خبرة في مجال مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجيرية في وضع أسس الإصلاح ومنها:
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛
- خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد؛
- رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- خصخصة الهيئات التي تمثل عبء على الدولة وإسنادها للقطاع الخاص؛
- جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص؛
- العوامل الأساسية لنجاح التجربة النيجيرية تبني فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد؛
- تحديد الجهات التي تحتاج إلى تغيير وتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح؛
- وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور آل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حين عدم الاضطلاع بدورها؛
- توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد؛

- تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم؛
- رفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وتحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- كما قامت الحكومة النيجيرية بتأسيس مكتب تحسين الخدمة العامة، ووضعت خطة عمل للإصلاح ومكافحة الفساد بالتعاون مع الأمم المتحدة، حيث تم :
 - وضع مسودة قانون لخطة عمل فيدرالية لمكافحة الفساد.
 - اختيار ثلاث مناطق ورفع تقارير عن النظام القضائي بها.
 - تطبيق آليات مكافحة الفساد في المناطق المختارة.
 - نشر هذه الآليات وتعميمها على مستوى الدولة.
 - وضع آليات لمراجعة وتقييم المراحل المختلفة للمشروع.
- وتتمثل العوامل الأساسية لنجاح التجربة النيجيرية في مايلي :
 - تبني فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد؛
 - تحديد الجهات التي تحتاج إلي تغيير وتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح؛
 - وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور كل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حين عدم الاضطلاع بدورها.
 - توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد. (وزارة الدولة للتنمية الادارية، 2019).

ثانيا :ترتيب نيجيريا عالميا في مكافحة الفساد

كانت محاربة الفساد في نيجيريا مهمة صعبة، ومع ذلك فهي العنوان الرئيسي لحملة "محمد بخاري" الرئيسي مما ساهم في فوزه لرئاسة الجمهورية. فمنذ توليه للمنصب؛ لا يزال يستمر في التزامه بذلك. فقد قام بإقالة العديد من كبار المسؤولين الذين ينظر إليهم على أنهم فسدة، كما أنه جعل ضمن شروطه الأساسية لتعيين وزرائه وحكومته "طهارة اليد والسمعة" ، وأمر "لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية" لإطلاق تحقيقات موسّعة شاملة في سلوك زعماء العسكر وكبار المسؤولين المدنيين، مما أدى إلى اعتقالات الكثيرين. وكثّف "بخاري" جهوده بالتماس المساعدة من عدة دول عالمية من أجل وضع حد للفساد. بهذا أصبحت تحتل نيجيريا المرتبة 27 عالميا سنة 2018 والمرتبة 27 سنة 2017، و 28 سنة 2016، و المرتبة 26 سنة 2015 (مؤشر مدركات الفساد ، 2019).

4. آثار مكافحة الفساد على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد السنغافوري و النيجيري

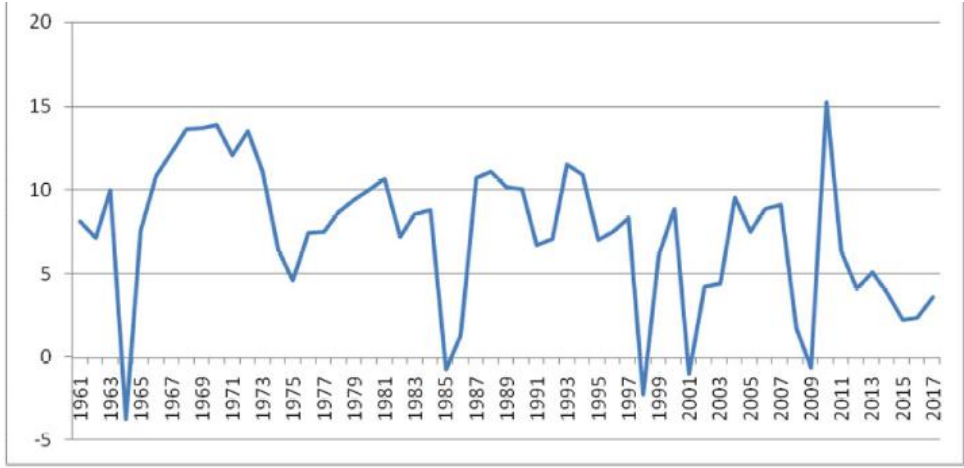
محااربة الفساد في الاقتصاد السنغافوري والنيجيري كان لها آثار واضحة المعالم على العديد من المؤشرات الاقتصادية نحاول تبيينها من خلال هذا المحور.

1.4 سنغافورة :

أولاً :على معدل النمو

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر .

الشكل رقم (01) : معدل النمو في سنغافورة خلال الفترة (1961-2017) بالنسبة المئوية

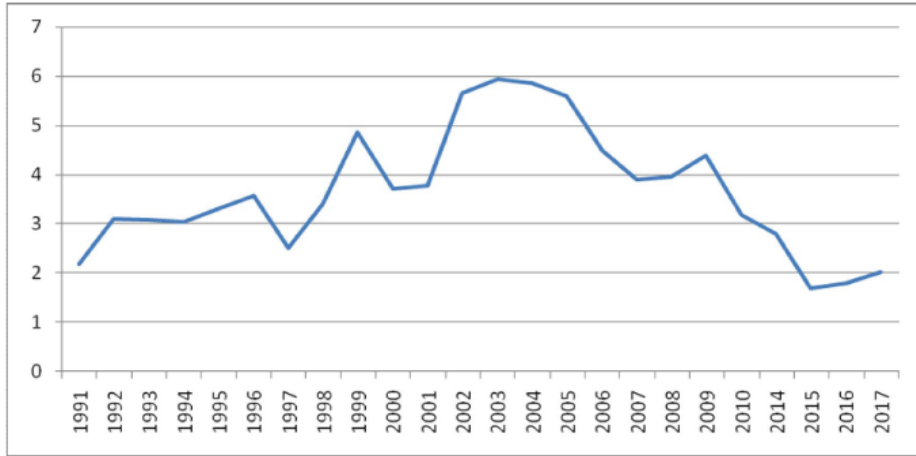


المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

كنتيجة لمجموعة من العوامل ومن بينها محاربة الفساد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ ارتفع خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 من 163 مليار دولار سنغافوري إلى 304 مليار في السنوات الأخيرة ، هذا ما يفسر الاثر الايجابي لاستراتيجيات مجابهة الفساد على المؤشرات الاقتصادية ،وعلى رأسها الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا :على معدل البطالة

الشكل رقم (02) : معدل البطالة في سنغافورة خلال الفترة (1991-2018) بالنسبة المئوية

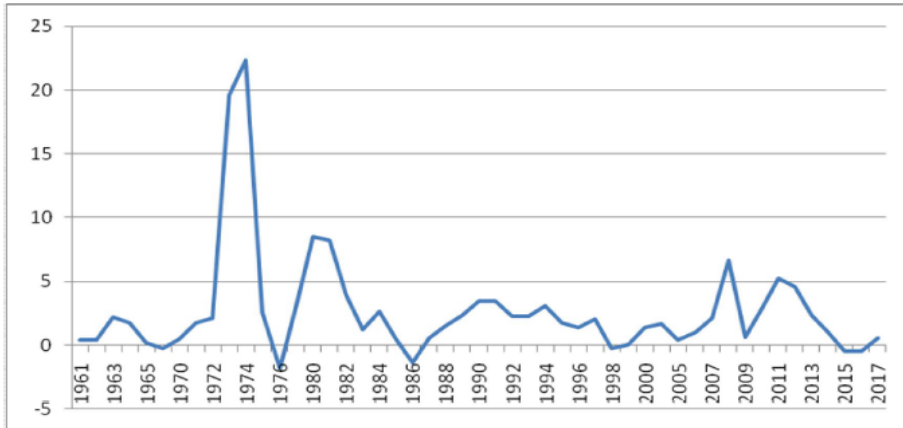


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

وصلت سنغافورة إلى مرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد في العام 1980 وانضمت إلى صفوف «هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان» فيما عُرف بعد ذلك بـ «نمور آسيا الأربعة»، انضمت إليهم كواحدة من الدول الواعدة في مجال التصنيع. وخلال الفترة (2000-2010) بلغت معدلات البطالة أقل من 3% كل عام على التوالي ليبلغ حوالي 2% في السنوات الأخيرة، علما أنه يعمل حوالي 28% من القوة العاملة في التصنيع، و23% في التجارة، و22% في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، و10% في النقل والتخزين والاتصالات.

ثالثا: على معدل التضخم

الشكل رقم (03) : معدل التضخم في سنغافورة خلال الفترة (1960-2017) بالنسبة المئوية



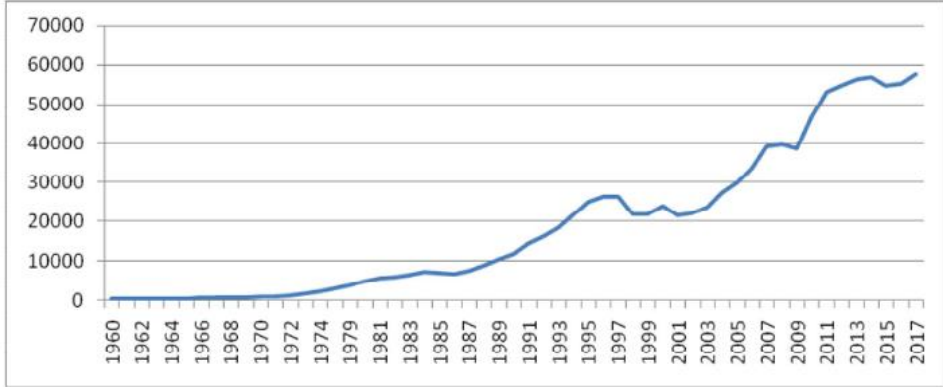
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

لقد شهدت سنغافورة ارتفاعا في معدلات التضخم و التي وصلت إلى حوالي 13% في السبعينات، و لكن نتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة الناجحة وخاصة تلك التي أدت إلى إعادة النظر في رواتب موظفي القطاع العام التي كان لا بد أن تتناسب مع مستويات المعيشة، فكل هذا أدى إلى انخفاض معدلات التضخم حيث

وصلت إلى أدنى مستوى فمن 5% سنة 2013 إلى 3.6% سنة 2017 و هذا ما يفسر أن مكافحة الفساد و مقاومته من بين أهم العوامل التي تؤثر إيجابيا على أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية و الاجتماعية الذي يتمثل أساسا في التضخم.

رابعا : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

الشكل رقم (04) : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي



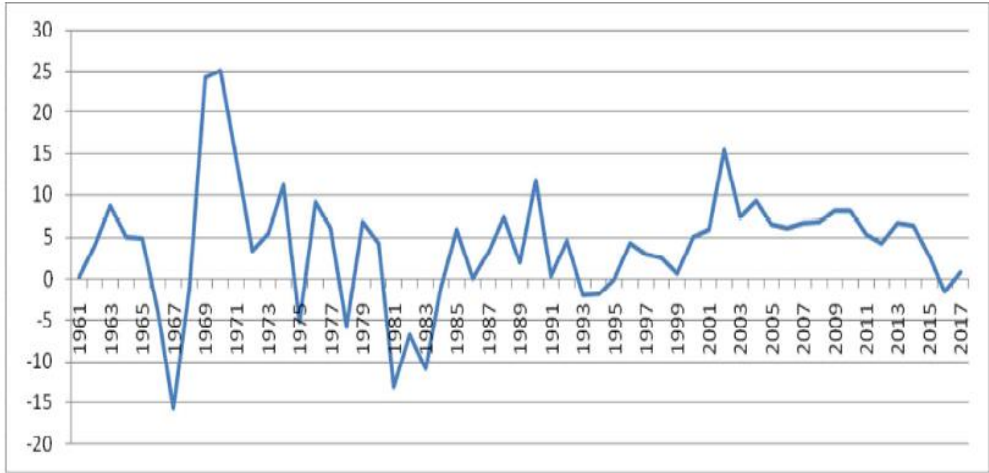
المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

تحولت سنغافورة من بلد ذات دخل منخفض إلى بلد ذات دخل مرتفع كنتيجة لنمو قطاع التصنيع بحلول عام 1970، وأصبح دخل الفرد السنوي يعد من أعلى المعدلات في آسيا، حيث يتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة والرعاية الاجتماعية، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 490 سنة 1962 إلى 54530 سنة 2017.

2. نيجيريا :

أولا :على معدل النمو

الشكل رقم (05) : معدل النمو في نيجيريا خلال الفترة (1961-2017) بالنسبة المئوية

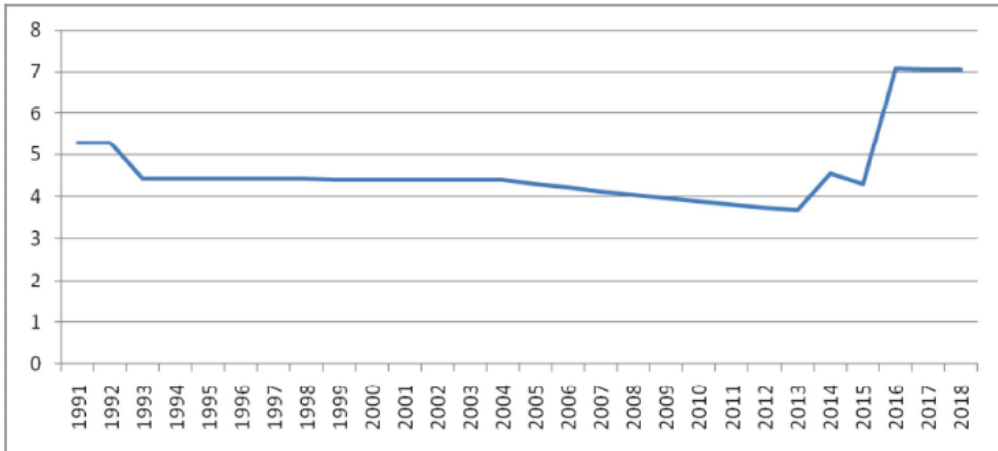


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

تمكنت نيجيريا من تجاوز دولة جنوب أفريقيا؛ لتصبح أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية، بعدما توسعت في بأكبر وتيرة في 4 سنوات الأخيرة ، الذي فاق تريليون دولار في 2015 ، وإلى حوالي 568.50 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة وصولا إلى سنة 2019 من أهمها محاربة الفساد فقد كان الهدف الأساسي تحقيق الاستقرار الاقتصادي و كذا جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية و عدم منافسة القطاع الخاص.

ثانيا: معدل البطالة

الشكل رقم (06): معدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1991-2018) بالنسبة المئوية



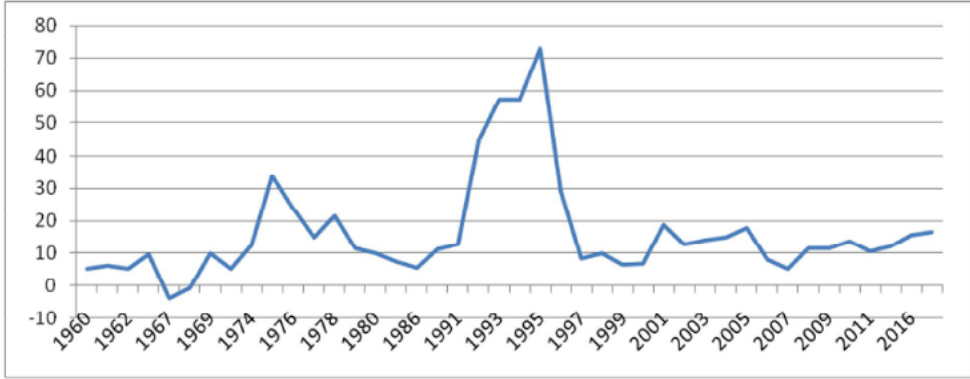
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

بالرغم من السياسات او الإصلاحات المنتهجة في نيجيريا فقد بقي معدل البطالة مستقرا في حدود 4% خلال التسعينيات وبداية القرن الواحد والعشرين، إذ انه شهد ارتفاعا نوعا ما خلال السنوات الأخيرة مسجلا نسبة 7.3% سنة 2018 و يرجع ذلك إلى الارتفاع في النمو السكاني الذي يقدر ب2.66% حيث قضية تعليم النساء وزواجهن المبكر من أكبر التحديات في نيجيريا، أكثر البلدان تعدادا بالسكان في إفريقيا التي يصفها

خبراء بالقنبلة الموقوتة في ظلّ النموّ الشديد للسكان والبطالة المتنامية. ففي 1950 كان عدد سكان البلد لا يتخطى 38 مليوناً، وقد ارتفع إلى 190 مليوناً في 2018. وتتوقع الأمم المتحدة أن يزداد عدد السكان إلى 410 ملايين بحلول 2050 وخلال ثلاثين عاماً القادمة، ستصبح نيجيريا ثالث أكبر البلدان في العالم لناحية التعداد السكاني بعد الهند والصين.

ثالثاً: التضخم

الشكل رقم (07) : معدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة (1960-2017) بالنسبة المئوية

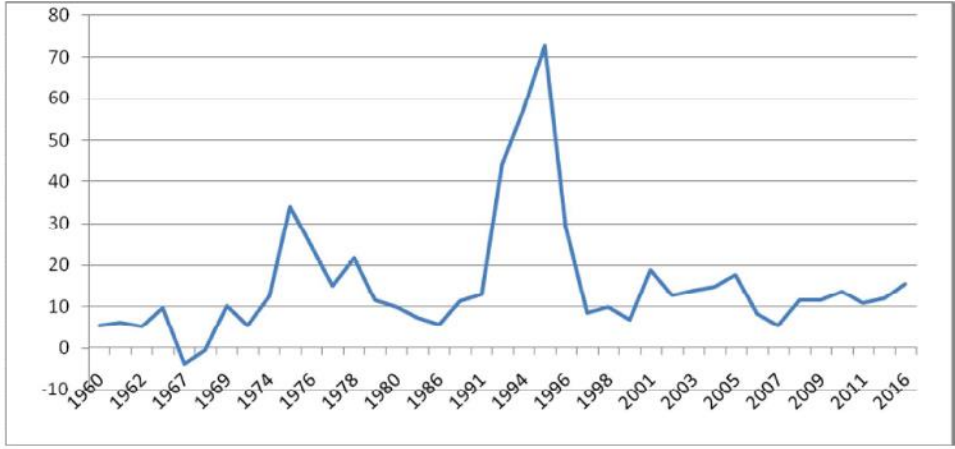


المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى إحصائيات البنك العالمي.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن مستويات التضخم عرفت إنحفاً محسوساً ابتداءً من التسعينيات إلى غاية 2016 فبعدما كانت تمثل نسبة 70% أصبحت تمثل حوالي 15% حيث يرجع هذا الانخفاض إلى وضع أسس حقيقية للإصلاح و الرغبة السياسية و الاقتصادية القوية لإحداث التغيير و تحسين الخدمة العامة و التي أهمها خلق الثروة ، خلق فرص العمل والتقليل من معدلات الفقر و بالتالي الرفع من مستويات المعيشة و التقليل من مستويات التضخم التي كانت أثارها في الماضي وخيمة على الإقتصاد النيجيري عامة و على التنمية الاقتصادية بصورة خاصة .

رابعاً : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الشكل رقم (08) : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي:



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي.

تحولت نيجيريا من بلد ذات دخل منخفض إلى بلد ذات دخل أكثر ارتفاعا، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 100 سنة 1962 إلى 2100 سنة 2017. وهذا راجع إلى تحسين أداء القطاع العام بالدولة و خاصة الأخذ بعين الإعتبار نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بالعاملين .

مناقشة النتائج

من خلال دراستنا لاستراتيجيات محاربة الفساد في نيجيريا وسنغافورة استنتجنا الآتي:

نقاط التشابه بين التجربة النيجيرية والسنغافورية	نقاط التشابه بين التجربة النيجيرية والسنغافورية
<ul style="list-style-type: none"> ■ سنغافورة في محاربتها للفساد طبقت إجراءات سياسية ووقائية وجنائية، اما نيجيريا فقد ركزت على التغييرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد؛ ■ من بين العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة بسنغافورة رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش، اما في نيجيريا فقيامها بوضع خطة تنفيذ محكمة كان من بين العوامل الاساسية لنجاح التجربة . 	<p>وجود أرادة قوية من قبل الدولتين لمحاربة الفساد؛</p> <p>محاربة الفساد بالدولتين أثرايجابيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بهما ويتجلى ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سجلت معدلات ايجابية في السنوات الاخيرة ؛</p> <p>نجاح استراتيجية محاربة الفساد بالدولتين ،ويتجلى ذلك من خلال تسجيل الدولتين مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد العالمي.</p>

وعلى هذا الاساس يمكن ان نحدد الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري من التجربة السنغافورية والنيجيرية في مكافحة الفساد والتي نوجزها فيما يلي:

- وجود إرادة سياسية على أعلى مستوى مصرة وملحة على محاربة الفساد ؛
 - شمولية قوانين مكافحة الفساد، بمعنى تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الفساد على أي من يثبت تورطه في سلوك فاسد، بدون تمييز مهما كانت مكانته أو نفوذه ؛
 - أن تكون الجهات المعنية بمكافحة الفساد نزيهة وحيادية ؛
 - تحقيق مبدأي " النزاهة " و"الشفافية"؛
 - توفير الظروف الملائمة لمؤسسات وأجهزة مكافحة الفساد ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية؛
 - اشتراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد، بمعنى تحالف القطاع العام والخاص لمجابهة الفساد.
- 5. خاتمة:**

تسعى مختلف دول العالم جاهدة لمحاولة محاصرة الفساد وتقليل آثاره وتحقيق الردع لكل من تسول له نفسه ارتكاب صورة من صور الفساد، وتعتبر كل من التجربة النيجيرية والسنغافورية من التجارب الرائدة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية ،

النتائج النظرية :

- ✓ الفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد ؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي ؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقا للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا ؛
- ✓ الفساد يعيق التنمية ويرفع من كلفتها؛
- ✓ أصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجروء أي طرف على التقليل من شأنها، إضافة إلى ذلك فان تبني معظم الهيئات الدولية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها قد أدى إلى تجدي وترسيخ الفكرة عالميا ؛
- ✓ إن قضية الفساد تهدد استقرار وامن المجتمعات، وتحد من قيم الديمقراطية وتعرقل معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية .

نتائج الدراسة التطبيقية:

✓ من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة السنغافورية هي وضوح المستهدفات التنموية من برامج مكافحة الفساد من ناحية، وإدخال ضمانات النزاهة ومكافحة الفساد ضمن السياسات التنموية من ناحية ثانية؛

✓ في المقابل التجربة النيجيرية تميزت بوضوح المستهدفات المتعلقة بالتنمية، تنفيذ في تحديد القطاعات والمجالات الأكثر حرجا وأولوية في تخطيط برامج مكافحة الفساد .

عن توصيات الدراسة نقول :

✓ لابد على الدول التي تعاني من الفساد بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة محاكاة استراتيجيات مكافحة من التجربة السنغافورية والنيجيرية ، فما على الجميع كمواطنين أن يشاركوا في الحرب على الفساد، لأن الهزيمة فيها ليست خيارا إذا ما كنا نريد للدولة البقاء والتقدم والتطور.

6. قائمة المراجع:

1. كايد كريم الركيبات (2016). الفساد الإداري والمالي . دار الأيام للنشر والتوزيع . الأردن . 2016.
- 2 محمود محمد مغايرة (2011) الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية ،دراسة مقارنة بالقانون الإداري. الطبعة الأولى .دار الثقافة للنشر .عمان .الأردن.
- 3 عاقلي فتيحة (2017)محاضرات في مقياس قانون محاربة الفساد .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .السنة الأولى ماستر تسيير الميزانية. جامعة باتنة 1 .حمة لخضر .
- 4 أحمد مصطفى محمد معبد (2012). الآثار الاقتصادية للفساد الإداري. دار الفكر الجامعي .مصر .
- 5 نور الدين أعريز(2015) الرشوة والفساد الإداري وأثرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دار الخلدونية للنشر والتوزيع .
- 6 رياض حاوي (2019)التجربة السنغافورية في القضاء على الفساد" ، [على الخط] ،مجلة البصائر متاح على الموقع : <https://www.riadhh.com> ،تاريخ الاطلاع : (2019/04/01).
- 7 مؤشر مدركات الفساد (2019) PERCEPTION DE LA CORRUPTION EN 2018 (2019) PAYS ، [على الخط] ،متاح على الموقع : www.transparency.org ،تاريخ الاطلاع : (2019/04/02).
- 8 وزارة الدولة للتنمية الادارية (2016) تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد" ، [على الخط] ،متاح على الموقع : <http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency%20committee/seven> ،تاريخ الاطلاع : (2019/04/02).

9¹. مؤشر مدركات الفساد (2019) PERCEPTION DE LA CORRUPTION EN 2018
2017: LA CORRUPTION TOUCHE PLUS DES DEUX TIERS DES
:"PAYS", [على الخط] ، متاح على الموقع : www.transparency.org، تاريخ الاطلاع :
(2019/04/02)